الأمم المتحدة

A/HRC/24/59

الجمعية العامة

Distr.: General
12 September 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٨/٢٣، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى المجلس، في دورته الرابعة والعشرين، تقريراً مؤقتاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستجابة لذلك الطلب، أوفدت المفوضة السامية بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، لجمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في بانغي وفي غيرها من البلدات خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وجمعت بعثة تقصي الحقائق معلومات موثوقة وذات مصداقية ومُثبتة بالبيِّنات من الضحايا وأسرهم والشهود، وكذلك من مصادر شتى موثوقة في بانغي وفي عدة بلدات في مقاطعات لوباي، وكيمو، وأومبلا - مبوكو، ونانا - غريبيزي، وهي المقاطعات التي أُبلغ

* تأخر تقديم التقرير.

(A) GE.13-16951 070314 110314

1316951

الرجاء إعادة الاستعمال

فيها عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وواجهت البعثة تحديات ومصاعب كبيرة، لا من جراء القيود التي تفرضها المتطلبات الأمنية واللوجستية فحسب، وإنما أيضاً بسبب عزوف الضحايا والشهود عن تقديم شهاداتهم خوفاً من الأعمال الانتقامية، ولم يتسن للبعثة في بعض الأحيان الحصول إلا على تقديرات لعدد الانتهاكات المُبلّغ عنها.

ونظرت البعثة في ادعاءات حدوث انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ارتكبها نظام بوزيزي السابق وتحالف جماعة سيليكا المسلحة غير الحكومية أثناء النزاع المسلح الذي نشب في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. واستعرضت البعثة أيضاً الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بعد استيلاء تحالف سيليكا على السلطة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

وخلصت البعثة إلى أن الطرفين انخرطا، خلال النزاع، في عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وعمليات قتل خارج نطاق القضاء، واختفاء قسري، وتعذيب، ونهب للممتلكات الخاصة والعامة. كما انخرط تحالف سيليكا في أعمال عنف جنسي وانتهاكات جسيمة بحق الأطفال. واستناداً إلى المعلومات التي جمعتها البعثة، تشكِّل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد تصل إلى جرائم حرب.

وبعد ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، تواصلت دون توقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب تحالف سيليكا، مثل الإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال، ونهب الممتلكات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والكنائس.

واستناداً إلى النتائج التي خلصت إليها البعثة وإلى الوضع الراهن في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعرب المفوضة السامية عن قلقها البالغ إزاء جسامة وشدة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد، وإزاء استمرار وانتشار الفراغ القانوني والأمني الذي تُرتكب فيه هذه الجرائم. وتوجِّه المفوضة السامية توصيات إلى الحكومة الانتقالية، والمجتمع الدولي، ومجلس حقوق الإنسان، للعمل على حل الأزمة والتصدي لحالة انعدام الأمن، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتشجيع المصالحة الوطنية.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٤
ثانياً –	المنهجية	٣-٧	٤
ثالثاً –	السياق	٨-١٨	٥
	ألف– الوضع السياسي	٨-١٠	٥
	باء – ردة فعل المجتمع الدولي	١١-١٢	٦
	جيم– انهيار القانون والنظام	١٣-١٤	٦
	دال – سيادة القانون وإقامة العدل	١٥-١٦	٧
	هاء – الوضع الإنساني	١٧-١٨	٧
رابعاً –	الإطار القانوني الدولي	١٩-٢٦	٨
خامساً –	انتهاكات القانون الدولي التي ارتُكبت في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣	٢٧-٥٠	١٠
	ألف– الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الحكومية السابقة	٢٧-٣٤	١٠
	باء – الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة تحالف سيليكا المسلحة غير الحكومية	٣٥-٥٠	١٢
سادساً –	انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ١١ تمـــوز/يوليه ٢٠١٣	٥١-٨٢	١٥
	ألف– الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام خارج نطاق القضاء	٥٢	١٦
	باء – الاختفاء القسري وغير الطوعي	٥٣-٥٥	١٦
	جيم– الاعتقال والاحتجاز التعسفيان	٥٦-٥٩	١٦
	دال – التعذيب وإساءة المعاملة	٦٠-٦٣	١٧
	هاء – العنف الجنسي والجنساني	٦٤-٦٧	١٨
	واو – الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال	٦٨-٧٥	١٩
	زاي– انتهاكات حقوق الملكية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٧٦-٧٩	٢١
	حاء– حرية التعبير وحرية التنقل	٨٠-٨٢	٢١
سابعاً –	التدابير المتخذة من جانب السلطات الجديدة	٨٣-٩٠	٢٢
ثامناً –	الاستنتاجات والتوصيات	٩١-٩٦	٢٣
	ألف– الاستنتاجات	٩١-٩٣	٢٣
	باء – التوصيات	٩٤-٩٧	٢٤

أولاً- مقدمة

١- أدان مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٨/٢٣، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى، وطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى المجلس، في دورته الرابعة والعشرين، تقريراً مؤقتاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢- وعملاً بالقرار ١٨/٢٣، أوفدت المفوضة السامية بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لجمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في بانغي وفي بلدات أخرى بدايةً من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو التاريخ الذي شن فيه تحالف سيليكا هجومه، وحتّى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وهو تاريخ مغادرة البعثة للبلد. وينبغي ملاحظة أن الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان زار جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مسعى لدعم الجهود التي أطلقتها الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً- المنهجية

٣- في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، زارت البعثة بانغي وقامت أيضاً بزيارات إلى دامارا (مقاطعة أومبلا - مبوكو)، وإمبايكي (مقاطعة لوبايي)، وكاغا - باندورو (مقاطعة نانا - غريبيزي)، وسيبوت (مقاطعة كيمو). وتحددت هذه البلدات استناداً إلى التقارير المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، ووفقاً للقيود اللوجستية والأمنية. ورغم أن البعثة كانت تعتزم زيارة بريا (مقاطعة كوتو العليا) وباماري (مقاطعة أواكا)، لم تتمكن من ذلك لأسباب أمنية.

٤- وقامت البعثة بأنشطتها في مناخ تكتنفه تحديات هائلة، منها القيود الأمنية واللوجستية الشديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن البعثة في بعض الأحيان من الحصول إلا على تقديرات لعدد الانتهاكات المبلغ عنها، وذلك نتيجة خوف العديد من الضحايا والشهود من الأعمال الانتقامية وعزوفهم عن الشهادة.

٥- وقابلت البعثة أكثر من ٢٣٥ شخصاً، منهم ضحايا وأسرهم وشهود، بالإضافة إلى ممثلي المجلس الوطني الانتقالي، والحكومة المؤقتة، والجيش، والجهاز القضائي، والمجتمع المدني،

والشركاء الدوليين في مجال الحماية، ومنظومة الأمم المتحدة، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى[1].

٦- وقامت البعثة أيضاً بتحليل وثائق عديدة، مثل تقارير قسم حقوق الإنسان والعدالة، التابع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقارير بعثة التحقيق المشتركة، التي تتألف من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي أُوفدت إلى مقاطعة خط الاستواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٧- وتوجز البعثة، في هذا التقرير، نتائجها المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وطبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

ثالثاً- السياق

ألف- الوضع السياسي

٨- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شن تحالف سيليكا، الذي يتألف من جماعات متمردة[2]، هجوماً في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى. وزعمت الجماعات أن الرئيس فرانسوا بوزيزي لم ينفذ أحكام اتفاقات السلام الموقعة في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠١١. وأفضت محادثات السلام بين تحالف سيليكا وحكومة بوزيزي، التي جرت في ليبرفيل تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى توقيع اتفاقات ليبرفيل في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وهي الاتفاقات التي تضمنت تدابير انتقالية وتدابير لتقاسم السلطة.

٩- وفي آذار/مارس ٢٠١٣، استأنف تحالف سيليكا القتال زاعماً أنّ الحكومة لم تف بالتزاماتها بموجب اتفاقات ليبرفيل، واستولى على العاصمة بانغي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، مما أجبر الرئيس بوزيزي على الفرار من البلد. ونصَّب قائد تحالف سيليكا، ميشيل دجوتوديا - الذي كان الرئيس بوزيزي قد عيّنه في شباط/فبراير ٢٠١٣ نائباً أول لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني في حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد توقيع اتفاقات ليبرفيل في

---

(١) أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام ٢٠٠٨، وأُوفدت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٩.

(٢) يتألف التحالف من اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والتجمع الوطني لإنقاذ كودرو، وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام (التجمع الأساسي)، واتحاد القوى الجمهورية.

كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ – نفسه رئيساً للبلد، وأوقف العمل بالدستور، وحل حكومة الوحدة الوطنية والجمعية الوطنية والمحكمة الدستورية، وبدأ الحكم بموجب مراسيم. وأعاد السيد دجوتوديا تعيين نيكولا تيانغيه رئيساً مؤقتاً للوزراء في إطار الترتيبات الانتقالية المطبقة.

١٠- وفي ١٣ نيسان/أبريل، أنشئ المجلس الوطني الانتقالي، وانتُخب السيد دجوتوديا، وهو المرشح الوحيد، رئيساً للدولة في الفترة الانتقالية. وجرى توسيع حجم المجلس الوطني الانتقالي في ١٢ أيار/مايو، ليتألف من ١٣٥ عضواً، وشكلت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ حكومة وحدة وطنية جديدة تتألف من ٣٤ عضواً. وتولى السيد دجوتوديا منصب وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية، مع بقائه رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي. وأدى السيد دجوتوديا اليمين رسمياً في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ كرئيس للدولة في الفترة الانتقالية.

باء- ردة فعل المجتمع الدولي

١١- أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، استيلاء تحالف سيليكا على السلطة بطريقة غير دستورية.

١٢- وبادرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحديد ترتيبات انتقالية جديدة، وزادت عدد أفراد بعثة توطيد السلام التابعة لها إلى ٢ ٠٠٠ جندي. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، أنشأ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية لجمهورية أفريقيا الوسطى[٣]، وهي تتألف من القوات التابعة لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى[٤] وتعززها القوات الموفدة من الدول الأعضاء الأخرى.

جيم- انهيار القانون والنظام

١٣- بعد بداية الهجوم الذي شنه تحالف سيليكا وما أعقبه من سقوط بانغي، شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى انهياراً سريعاً في القانون والنظام من جراء غياب الإدارة المدنية وقوات الدفاع والشرطة في جميع أنحاء البلد. وفي الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أُبلغ عن دخول ٨٣٥ شخصاً على الأقل مستشفى في بانغي، كان ٤٠٣ أشخاص منهم مصابين بجروح ناجمة عن طلقات نارية. ورغم تجميع جنود تحالف

(٣) يبلغ القوام الإجمالي المأذون به للبعثة ٦٥٢ ٣ فرداً، منهم ٥٠٠ ٣ فرد نظامي (٤٧٥ ٢ فرداً للعنصر العسكري و٠٢٥ ١ فرداً لعنصر الشرطة) و١٥٢ مدنياً.

(٤) بدأ نفاذ التحول من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى في ١ آب/أغسطس ٢٠١٣.

سيليكا وجمع الأسلحة، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، لا تزال حالة انعدام الأمن سائدة في جميع أنحاء البلد.

١٤- وقد شجّع انهيار القانون والنظام تزايد الأنشطة الإجرامية عبر الحدود، وتنقّل الأسلحة الصغيرة، وتفشي الإجرام، والاستغلال غير القانوني للمعادن، والصيد غير المشروع للحيوانات للحصول على العاج. بالإضافة إلى ذلك، أتاح فراغ السلطة للجماعة المتمردة الأوغندية، جيش الرب للمقاومة، الانتشار إلى مناطق جديدة في مقاطعة مبومو العليا.

دال- سيادة القانون وإقامة العدل

١٥- أدى الهجوم الذي شنه تحالف سيليكا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى فرار الموظفين القضائيين من مكاتبهم، وأعقب ذلك قيام جنود تحالف سيليكا بنهب المحاكم واحتلالها، وقيامهم بدور القضاة والنيابة في عدد من المقاطعات. وفي بانغي، تلقت البعثة تقارير عن تعرض قضاة ومحامين لاعتداءات من تحالف سيليكا انتقاماً للأحكام والقضايا السابقة.

١٦- كما أسفر انهيار الجهاز القضائي عن تعطل إقامة العدل وعن إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. ولم تُجر تحقيقات ولم تتخذ إجراءات قضائية في معظم حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المبلغ عنها للبعثة.

هاء- الوضع الإنساني

١٧- أدت الأزمة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني المتداعي أصلاً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان ٠٠٠ ٢٠٦ شخص من المشردين داخلياً يعيشون في أوضاع بالغة الصعوبة، في أحيان كثيرة في الأدغال، حيث يتعرضون لمخاطر صحية، منها الأوبئة. كما أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٥٨ شخص فروا منذ الهجوم الذي شنه تحالف سيليكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى بلدان مجاورة، منهم أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شخص فروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية[٥].

١٨- وكان لانهيار الدولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تأثير كارثي على الخدمات الاجتماعية الضعيفة أصلاً. وتعذّر الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية من جراء نهب

---

(٥) صحيفة وقائع عن عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وهي متاحة على الموقع التالي:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR_Factsheet_30_June_2013.pdf.

وتدمير أو احتلال المراكز الصحية والمدارس من جانب القوات المسلحة. ويتوقف الحصول على الخدمات الصحية خارج بانغي، أساساً، على وجود الجهات الفاعلة الدولية العاملة في المجال الإنساني، وإن كان انتشار انعدام الأمن يحد من سُبُل الوصول إلى السكان المحتاجين. ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه، في آب/أغسطس ٢٠١٣، كان نحو ٠٠٠ ٤٨٤ شخص معرضين لانعدام الأمن الغذائي في البلد، لا سيما منهم المشردون داخلياً[٦].

رابعاً- الإطار القانوني الدولي

١٩- من الناحية القانونية، حددت البعثة فترتين متمايزتين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، هما: (أ) الفترة من هجوم تحالف سيليكا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وحتى الاستيلاء على بانغي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣؛ (ب) الفترة من استيلاء تحالف سيليكا على السلطة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ وتنصيب السيد دجوتوديا نفسه رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي وحتى نهاية الفترة قيد الاستعراض.

٢٠- وأشارت البعثة إلى وجود نزاع مسلح غير دولي خلال الفترة الأولية[٧]. ويعني ذلك أن القانون الدولي الإنساني كان مطبقاً في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حتى استيلاء تحالف سيليكا على بانغي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وجمهورية أفريقيا الوسطى طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وفي البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية. ومن ثم، كان كلٌ من القوات المسلحة الحكومية وتحالف سيليكا، وهما طرفا النزاع، مقيدين بأحكام المعاهدات وبالقانون الدولي الإنساني العرفي.

٢١- وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان واجب التطبيق في وقت السلم وفي حالات النزاع المسلح. وجمهورية أفريقيا الوسطى طرف في ستٍ من معاهدات الأمم

---

(٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير الحالة رقم ٢٥، المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. متاح على الموقع التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Situation%20Report%2025_EN.pdf.

(٧) ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢ (المتاح على الموقع www.icrc.org/eng/assets/files/annual-report/icrc-annual-report-2012.pdf) أن "تحالف سيليكا، الذي يتألف من جماعات مسلحة، سيطر على شمال ووسط البلد. وأدى النزاع المسلح غير الدولي إلى وقوع ضحايا وأعمال نهب ومزيد من التشرد وإجلاء مؤقت لمعظم العاملين في المجال الإنساني" (الصفحة ١١١).

المتحدة الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان[٨]، وفي بروتوكولين اختياريين ملحقين بهذه المعاهدات[٩]، وكذلك في الصكوك الأساسية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك فإن جمهورية أفريقيا الوسطى ملزمة صراحةً باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٢- وعلاوة على ذلك، بات من المقبول بشكل متزايد أن أية جماعة مسلحة غير حكومية، مثل تحالف سيليكا قبل استيلائه على السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يتعين عليها أن تحترم وأن تضمن احترام حقوق الإنسان في الأراضي التي تسيطر عليها[١٠].

٢٣- وانضمت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠١. ويترتب على ذلك أن الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم دولية (جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية) في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تندرج في اختصاص المحكمة. والواقع أن المدعي العام للمحكمة فتح في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧ تحقيقاً في الجرائم المدّعى ارتكابها في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما أثناء النزاع المسلح الذي نشب في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣[١١].

٢٤- وكان القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يزال واجب التطبيق عندما استولى تحالف سيليكا على السلطة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣. ومن ثم، فإن الحكومة المؤقتة مسؤولة مسؤولية كاملة عن حماية حقوق الإنسان المُدرجة في المعاهدات التي صدّقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى.

---

(٨) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (صادقت عليه في عام ١٩٨١)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (صادقت عليه في عام ١٩٨١)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (صادقت عليها في عام ١٩٧١)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (صادقت عليها في عام ١٩٩١)، واتفاقية حقوق الطفل (صادقت عليها في عام ١٩٩٢).

(٩) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (صادقت عليه في عام ١٩٨١)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (صادقت عليه في عام ٢٠١٢)

(١٠) في سياق النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد مجلس الأمن أن على جميع الأطراف، بما فيها الجماعات المسلحة غير الحكومية، أن تلتزم بالمعايير الإنسانية الدولية وأن تضمن احترام حقوق الإنسان في القطاعات التي تسيطر عليها (S/PRST/2002/27). وأشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إشارات متعددة، في تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في مالي (A/HRC/22/33)، إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة غير الحكومية، منها انتهاك الحق في الصحة والثقافة والتعليم وحرية الدين.

(١١) نائب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى السابق، جان بيير بمبا غومبو، الذي اتُهم بجرائم ضد الإنسانية (الاغتصاب والقتل عمداً) وجرائم حرب (الاغتصاب والقتل العمد والنهب)، هو أول شخص يُحاكم على جرائم مزعومة ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٥- كما أنه، وفقاً للمادة ١٠ من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً[١٢]، يترتب على استيلاء تحالف سيليكا على السلطة تحمُّل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية عن جميع الانتهاكات التي ارتكبها أفراد التحالف في البلد أثناء النزاع المسلح.

٢٦- ونظراً إلى تعقد الآثار القانونية خلال الفترة قيد الاستعراض، سيجري أولاً تناول الأحداث التي وقعت في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وهي الفترة التي كان فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واجبي التطبيق من قِبل السلطات الحكومية السابقة وجماعة تحالف سيليكا المسلحة غير الحكومية. وسيعقب ذلك تقييم الانتهاكات المدعاة للقانون الدولي لحقوق الإنسان حتى نهاية الفترة قيد الاستعراض، وهي الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة المؤقتة التي شُكلت بعد استيلاء تحالف سيليكا على السلطة في ٢٤ آذار/مارس.

خامساً- انتهاكات القانون الدولي التي ارتُكبت في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣

ألف- الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الحكومية السابقة

١- حالات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء

٢٧- جمعت البعثة معلومات موثوقة عن مقتل عدد من الأشخاص الذين اشتُبه في تأييدهم لتحالف سيليكا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، وذلك على يد الحرس الرئاسي والقوات المسلحة في أفريقيا الوسطى، وكذلك على يد الميليشيات التي يُشار إليها باسم "الوطنيون الشباب" (لجنة تنظيم دور المواطن، وتحالف المواطنين ضد المتمردين المسلحين). وأُبلغت معلومات للبعثة بشأن وجود مقابر جماعية لمعارضي نظام بوزيزي السابق في بوسمبيليه (أومبلا مبوكو)، ولكن لم تُتح للبعثة إمكانية دخول هذه الأماكن للتحقق من المعلومات لأسباب أمنية.

٢- حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي

٢٨- تلقت البعثة معلومات مثبتة بالبيِّنات عن عشرات من حالات الاختفاء القسري للمتمردين أو أُسرهم أو مؤيديهم المشتبه فيهم، ارتكبتها قوات النظام السابق في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. وشملت هذه الحالات

---

(١٢) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٠* (A/56/10).

اعتقال مدنيين على يد القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى في الدائرة الثامنة ببانغي، منهم أفراد أسرة رئيس المجلس الوطني الانتقالي. وقد اختفى هؤلاء الأشخاص بعد ذلك.

٣- التعذيب وإساءة المعاملة والاعتقال التعسفي والاحتجاز

٢٩- تلقت البعثة شهادات وتقارير تفيد بارتكاب تعذيب وإساءة معاملة من جانب قوات النظام السابق ضد المحتجزين المشتبه في أنهم مؤيدون لتحالف سيليكا، وذلك خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وحتى سقوط نظام بوزيزي.

٣٠- وتلقت البعثة أيضاً معلومات مستفيضة تفيد بأنه، حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، قامت القوات المسلحة، بما في ذلك القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي وجماعة "الوطنيون الشباب"، بعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين للمعارضين السياسيين ولمن يُشتبه في أنهم مؤيدون للمتمردين، بمن فيهم أفراد مجموعات إثنية معينة[١٣]. وفي بانغي، شُنت عشرات من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ضد أفراد يُشتبه في أنهم مؤيدون للمتمردين. وقد أُفرج عن بعضهم أثناء عملية الاستيلاء على العاصمة، ولكن لا يُعرف مصير الباقين. وتلقت البعثة معلومات موثوقة تفيد بأن ٢٠٠ شخص على الأقل من المعارضين السياسيين لبوزيزي محتجزون دون سند قانوني في سجن بوسمبيليه.

٣١- وتلقت البعثة تقارير، في عدة مقاطعات، تفيد بأن قوات النظام السابق قامت أثناء تقدم تحالف سيليكا باعتقال واحتجاز عشرات من الأفراد تعسفاً أثناء تراجعهم إلى بانغي، حيث أساءت معاملتهم وأعدمتهم بإجراءات موجزة.

٤- نهب الممتلكات العامة والخاصة

٣٢- تلقت البعثة تقارير متسقة عن أعمال نهب ارتكبها أفراد قوات النظام، قبل سقوطه، في مقاطعات لوباي، وسانغا مبايري، ومامبيره كادي. كما تلقت معلومات عن قيام القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وجنود الحرس الرئاسي بنهب مقار عدد من المنظمات الإنسانية، منها مستشفيات ومرافق طبية، ومستودعات كانت المنظمات تخزن بها الإمدادات الغذائية والمواد غير الغذائية.

٥- حرية التعبير وحرية التنقل

٣٣- كانت حرية التعبير مقيدة في عهد نظام بوزيزي، نتيجة للتهديدات التي كانت تُوجّه للصحفيين وغيرهم من منتقدي النظام، منها تهديدات بالقتل. وتعرضت بعض المنافذ الإعلامية للهجوم من جانب الميليشات المؤيدة للحكومة. كما تعرضت وسائط الإعلام

(١٣) تشمل مجموعات الغولا، والرونغا، واليولو، والكارا، والسارا، والهاوسا.

للتضييق بمنع التمويل عنها، حيث لم توزع السلطة التنفيذية الدعم المخصص للمنافذ الإعلامية رغم موافقة البرلمان على ذلك.

٣٤- وعقب الهجوم الذي شنه تحالف سيليكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وجّه الرئيس بوزيزي وأعضاء حزبه، وهو حزب التقارب الوطني كوا نا كوا، خطابات كلها كراهية إلى الجماعات المتمردة والفئات الإثنية المرتبطة بها من شمال جمهورية أفريقيا الوسطى. وجابت الميليشيات المؤيدة للحكومة مدينة بانغي وأقامت عدة نقاط تفتيش لتحديد الأشخاص المرتبطين بالمتمردين، مما قيّد بشدة حرية التنقل.

باء- الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة تحالف سيليكا المسلحة غير الحكومية

١- عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والهجوم على المدنيين

٣٥- تشير التقارير إلى أن جنود تحالف سيليكا انخرطوا، منذ بداية الهجوم الذي شنه المتمردون في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في عمليات إعدام بإجراءات موجزة لأفراد قوات الأمن التابعة للحكومة السابقة. كما جرى استهداف المدنيين وقتلهم، نظراً إلى أن بعضهم معروفون بدعمهم للرئيس السابق بوزيزي أو يُشتبه في دعمهم له. وقُتل مدنيون آخرون أثناء مقاومتهم لعمليات نهب ممتلكاتهم.

٣٦- ولم يتسن للبعثة، أثناء زياراتها إلى سيبوت ودامارا ومبايكي وكاغا - باندورو، أن تجمع شهادات عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة التي ارتكبها تحالف سيليكا، وذلك بسبب مناخ الخوف الذي كان يهيمن على السكان الذين لا يزال معظمهم مختبئين في الأحراش. ولم تتمكن البعثة أيضاً، لأسباب أمنية، من زيارة بامباري وبريا لإجراء مزيد من التحقيقات بشأن وجود مقابر جماعية في هاتين المنطقتين، ولتحديد المسؤولين عن ذلك.

٢- التعذيب وإساءة المعاملة

٣٧- تشير التقارير إلى انخراط تحالف سيليكا في تعذيب المدنيين وإساءة معاملتهم في نقاط التفتيش، وفي مراكز الاحتجاز غير القانونية، وفي غيرها من الأماكن، من أجل الحصول على معلومات عن أماكن الأسلحة والأموال والممتلكات. وفي كاغا - باندورو، قابلت البعثة امرأة وقعت ضحية تعذيب شديد على يد أفراد تحالف سيليكا في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وقالت الضحية إن ١٦ جندياً على الأقل تابعين لتحالف سيليكا اعتقلوها، وإنها عُذبت لمدة ساعات، وضُربت بالأسلحة، ورُكلت بالأحذية العسكرية، وسُحلت، وصُفعت، وتعرضت لعمليات إيهام بالإعدام، ثم نُقلت بعد ذلك إلى بانغي حيث أُدخلت مستشفى مكثت به شهرين.

٣٨- وقد أدى التعذيب وإساءة المعاملة في العديد من الحالات المبلغة إلى وفاة الضحايا. ففي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، توفي شخص في قرية فانغي، القريبة من دامارا، بعد قيام جنود تحالف سيليكا بتقييده وضربه بقسوة قبل أيام قليلة من انسحابهم إلى سيبوت.

٣- العنف الجنسي والجنساني

٣٩- تشير المعلومات التي جُمعت من الجهات الفاعلة المعنية بالحماية إلى ارتكاب عنف جنسي من جانب تحالف سيليكا في البلد، بما في ذلك العنف ضد الأطفال، وذلك خلال الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. غير أنه كان من الصعب على البعثة الحصول على شهادات من ضحايا العنف الجنسي والجنساني أو من الشهود، بسبب خوفهم أساساً من الوصم.

٤٠- وسُجل في مدينة بانغي أكبر عدد من حالات الاغتصاب نظراً إلى مغادرة الكثير من الضحايا للمقاطعات وتوجههم إلى العاصمة حيث أبلغوا عن الحالات التي يُدعى ارتكابها على يد تحالف سيليكا. وتلقت البعثة معلومات موثوقة ومثبتة بالبيِّنات عن مئات حالات الاغتصاب، سُجلت ٢٥٠ حالة على الأقل منها في بانغي وحدها بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٣، منها ١٤٠ حالة ارتكبها رجال مسلحون يُدعى انتماؤهم إلى تحالف سيليكا. وسجلت منظمة غير حكومية موثوقة ١٠٦ حالات اغتصاب ارتكبها تحالف سيليكا في بانغي في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٤١- وأُبلغت البعثة، أثناء زيارتها إلى كوتو السفلى وكوتو العليا، وأثناء زياراتها الميدانية إلى دامارا وسيبوت وكاغا - باندورو، بارتكاب عشرات من هذه الحالات خلال الفترة بين ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣.

٤- الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

(أ) العنف الجنسي ضد الأطفال

٤٢- أبلغ معظم النظراء الذين أجرت البعثة معهم مقابلات عن حدوث حالات عنف جنسي ضد الأطفال واستخدام الفتيات كرقيق جنسي. وتلقت البعثة نفسها معلومات منفصلة عن حالات استرقاق جنسي مزعومة.

(ب) تجنيد الأطفال

٤٣- أكدت أيضاً المقابلات التي جرت مع الأطفال الذين انخرطوا في السابق مع تحالف سيليكا الادعاءات المتعلقة بتجنيد أطفال من جانب التحالف في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، لا سيما في صفوف تجمع

الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهو ما يخالف التزامها بخطة العمل[١٤] الموقعة مع الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأُبلغ عن تجنيد الأطفال أثناء تقدم قوات تحالف سيليكا نحو كاغا - باندورو وسيبوت ودامارا، وهي المناطق التي انطلق منها الهجوم على بانغي. وتشير المعلومات المبلَّغة إلى أن بعض الأطفال الذين جُنِّدوا هم من تشاد والسودان.

٤٤- وتلقت البعثة أيضاً معلومات موثوقة تفيد بأن تحالف سيليكا استخدم الأطفال المجندين كدروع بشرية، لا سيما أثناء المعركة التي اشتبكوا فيها في دامارا مع الوحدة التابعة لجنوب أفريقيا أثناء تقدم قوات تحالف سيليكا للسيطرة على بانغي في ٢٣ و٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

(ج) الهجمات على المستشفيات والمدارس

٤٥- تأثر تقديم الخدمات الأساسية، المحدود أصلاً، تأثراً شديداً بالنزاع. فقد تعرضت المدارس والمستشفيات للنهب المنهجي أو للاحتلال لأغراض عسكرية في جميع أنحاء البلد عندما سيطر تحالف سيليكا على المدن الرئيسية، مثل نيديلي (مقاطعة بامنغي - بانغوران) وكاغا - بندورو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتقدم نحو بانغي.

٤٦- وفي كاغا - باندورو، مثلاً، أُبلغت البعثة بأن تحالف سيليكا احتل المدرسة الابتدائية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وخلع جميع الأبواب والنوافذ وإزاحة ألواح السقف المعدنية قبل مغادرة المدرسة، وكانت قوات تحالف سيليكا قد احتلت أيضاً المدارس الابتدائية في سيبوت.

٥- نهب الممتلكات العامة والخاصة

٤٧- تلقت البعثة معلومات عن مئات من حالات نهب الممتلكات العامة والخاصة المرتكبة بطريقة منهجية أو واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. وأُبلغت البعثة عن وقوع مئات من عمليات تدمير المنازل عن طريق الحرق، منها تدمير ٩٠٠ منزل على الأقل لدى دخول قوات تحالف سيليكا بانغاسو (مقاطعة مبومو) في ١١ آذار/مارس. وتحدث عدد كبير من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم عن سرقة الماشية ونهب المحاصيل على يد رعاة الماشية الذين يُعتقد أنهم يدعمون تحالف سيليكا. وتلقت البعثة تقارير أيضاً عن تعرض ثلاث محطات إذاعية - اثنتان منها في بانغي وواحدة في مقاطعة أواكا - للنهب من جانب تحالف سيليكا بعد ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٤) أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦١٢(٢٠٠٥)، إطاراً للإشراف على فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة التي انضموا إليها.

٤٨- وتلقت البعثة أيضاً تقارير موثوقة، مدعومة بصور، عن تعرض عدد كبير من الكنائس للتدمير والنهب من جانب جنود تحالف سيليكا. ومن الحوادث العديدة الموثقة، استهداف الكنيسة الكاثوليكية في مقاطعة كوتو السفلى في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وذلك، وفقاً للتقارير، انتقاماً من الإبلاغ عن أنشطة تحالف سيليكا. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٣، وذلك، وفقاً للتقارير، انتقاماً من الإبلاغ عن أنشطة تحالف سيليكا. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٣، تعرضت الكنيسة الكاثوليكية في موباي للتدمير والنهب على يد متمردي تحالف سيليكا لدى اجتياحهم للمدينة.

٤٩- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، تعرض عدد كبير من المخازن والمستودعات التابعة لمنظمات غير حكومة للنهب في مناطق نديلي (مقاطعة بامنغي - بانغوران)، وباتانغافو (مقاطعة أوهام)، وباوا (مقاطعة أوهام - بندي)، وكاغا - باندورو (مقاطعة نانا غريبيزي)، وبامباري (مقاطعة أواكا)، وبريا (كوتو العليا). وفي بعض الحالات، كان يتعين التفاوض مع تحالف سيليكا بشأن سلامة الموظفين والسماح لهم بدخول أماكن عملهم لمواصلة أنشطتهم.

٦- حرية التنقل

٥٠- في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، أقام تحالف سيليكا، أثناء سيطرته على المنطقة المؤدية إلى بانغي، نقاط تفتيش غير قانونية لجمع المال من السكان. وشكلت نقاط التفتيش هذه عائقاً خطيراً أمام حرية تنقل البضائع والأشخاص.

سادساً- انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣

٥١- في الفترة قيد الاستعراض، لم تكن القوات المسلحة التابعة للنظام السابق، وهي القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، قد فُككت بعد، ولم يكن جنود تحالف سيليكا قد شاركوا بعد في عملية لنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الإدماج (وهو ما يفسر استمرار الإشارة إليهم في هذا التقرير باسم "القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى" و"قوات تحالف سيليكا"). ولكن منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، قام جنود تحالف سيليكا بدور قوة الدفاع والأمن الوطنية تحت قيادة السيد دجوتوديا، رئيس جمهورية أفريقيا ووزير الدفاع. ولذلك فإن جميع إجراءات وقرارات السلطات المدنية وتحالف سيليكا تتحمل الدولة مسؤوليتها.

ألف- الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام خارج نطاق القضاء

٥٢- اتهم عدد من الشهود تحالف سيليكا بارتكاب عمليات إعدام بإجراءات موجزة وإعدام خارج نطاق القضاء. واستُهدف ببعض عمليات القتل جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والحرس الرئاسي، في حين ارتكبت عمليات أخرى انتقاماً من المدنيين الذين أبدوا مقاومة. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، شهد حي ناغاراغبا (دائرة بانغي السابعة) اندفاع مركبة تابعة لتحالف سيليكا لمداهمة ثلاثة أشخاص وإصابتهم بجروح أثناء تشييع جنازة، مما دفع سكان المنطقة إلى تنظيم مظاهرة احتجاج. وطوّق الجنود المنطقة وأطلقوا النار على المتظاهرين وقتلوا اثنين منهم. وفي ١٥ نيسان/أبريل، شهدت دائرة بانغي الرابعة إطلاق جنود تحالف سيليكا النار على اثنين من قائدي الدراجات النارية بالأجرة وقتلهما لرفضهما تسليم الدراجتين. وارتُكبت بعض عمليات القتل دون دافع، مثل عملية القتل التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في ناغوما (على بعد ٨٠ كيلومتراً من مبايكي) لأب من جماعة البيغمي وطفليه، وثلاثة آخرين من هذه الجماعة في منطقتي ندونغو ومنغونجي.

باء- الاختفاء القسري وغير الطوعي

٥٣- تلقت البعثة معلومات عن عدد من حالات اختفاء لجنود تابعين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وللحرس الرئاسي، وكذلك اختفاء أشخاص في العديد من المدن والقرى في البلد عقب اعتقالهم في الشوارع أو في منازلهم أو في نقاط التفتيش العشوائية.

٥٤- وتشير المعلومات المتسقة والمُثبتة بالأدلة، التي تلقتها البعثة، إلى اعتقال أشخاص استناداً إلى المعلومات التي قدّمها مخبرو تحالف سيليكا عن الحالة المالية للضحايا أو انتمائهم السياسي أو العرقي. وتشير التقارير إلى قيام تحالف سيليكا باستهداف المناطق التي يُعتقد أنها مؤيدة لبوزيزي، لا سيما منها منطقتا بوي - رابي وفوه في بانغي، حيث أُبلغ عن عدد كبير من حالات الاختفاء.

٥٥- وتشير التقارير إلى أن تحالف سيليكا نسّق سيناريوهات اعتقال الأشخاص. وأشار أفراد أسر الضحايا الذين قابلتهم البعثة إلى أن الضحايا يتلقون عادةً، قبل اختفائهم، اتصالاً هاتفياً من أحد الأصدقاء أو المعارف يطلبون فيه مقابلتهم.

جيم- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٥٦- أجرت البعثة عشرات المقابلات، منها مقابلات مع محتجزين وأسرهم وشهود في بانغي وفي عدة مقاطعات، أبلغوا خلالها عن حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين قام بها تحالف سيليكا أثناء السيطرة على بانغي، وعن تزايد هذه الحالات في الأسابيع التالية واستمرارها. وكان من بين الضحايا قضاة، ومحامون، وأفراد من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى،

ومسؤولون من النظام السابق، وأشخاص لهم ارتباط بنظام بوزيزي (أو يشتبه في ارتباطهم بـــه) فيما يبدو أنها عمليات انتقامية. ومن الأمثلة البارزة على الاعتقال والاحتجـــاز التعـــسفيين، حالة محمد موسى دفان، الوزير السابق للحراجة والمياه والصيد البري وصيد الأسماك، وشقيقه العقيد أحمد دفان المحتجزيْن تعسفياً منذ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥٧- وتلقت البعثة تقارير تشير إلى إصدار جنود تحالف سيليكا أحكاماً قضائية، رغم أن القانون لا يسمح لهم بممارسة الوظائف القضائية. وقد تفاوتت أشكال العقوبة الموقعة مـــن السجن إلى الغرامات.

٥٨- وتشير التقارير إلى أن بعض المحتجزين يودعون منـــازل أو أمـــاكن حكوميـــة أو معسكرات تابعة للجيش. وفي إحدى الحالات المبلغ عنها، وضع تحـــالف ســـيليكا عـــدة أشخاص معتقلين في حاوية نفط فارغة في بامباري، مما أدى إلى وفاة شخص على الأقل من جراء استنشاق الغاز. ورغم الطلبات المتكررة المقدمة من البعثة، لم يُـــسمح لهـــا بـــدخول المعسكرات التي يعتقد أن المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع موجودون بها.

٥٩- ورغم ذلك، سُمح للبعثة بزيارة مرفقي احتجاز قابلت فيهما ٥٠ محتجزاً على الأقل، منهم ثلاثة أطفال، في المكتب المركزي لمكافحة اللصوصية، وفي قسم البحـــث والتحقيـــق. ولم تزود سلطات السجون البعثة، في هذين المرفقين، بسجلات قيد الأشخاص المحرومين من حريتهم، ولم تجب عن الاستفسارات الأساسية المتعلقة بمراعاة أصول المحاكمـــات. وأبلـــغ المحتجزون البعثة بعدم إخطارهم في وقت اعتقالهم بالتهم الموجهة إليهم، وبعدم عرضهم فوراً على قاضٍ أو أي موظف يأذن له القانون بممارسة الوظائف القضائية.

دال- التعذيب وإساءة المعاملة

٦٠- قابلت البعثة، أثناء زياراتها الميدانية، ضحايا للتعذيب وإساءة المعاملة، منهم محتجزون وشهود وأفراد أسر أشخاص المحتجزين. وفي العديد من الحالات المُبلغة، أدى التعـــذيب إلى وفاة الضحايا. وفي إحدى الحالات المبلغة، اختُطف الضحية، وهو رجل عمره ٣٢ سنة من غبانغارو يوم ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عندما استهدف أفراد تحالف سيليكا محور تال - نانا ماركوندا (مقاطعة أوهام)، حيث اعتدوا عليه بالضرب حتى لفظ أنفاسه، ثم ألقوا بجثته على جانب الطريق في وقت لاحق من ذلك اليوم.

٦١- وصلت البعثة تقارير عن قيام تحالف سيليكا بتعذيب وإساءة معاملة مـــسؤولين في النظام السابق، منهم شخصيات عامة بارزة وموظفون مدنيون وأفراد أســـرهم. وفي أيـــار/ مايو ٢٠١٣، داهم تحالف سيليكا منزل عضو سابق في الجمعية الوطنية ومنزل نائب الرئيس السابق وزوجته، وأساؤوا معاملتهم في سياق محاولة الحصول على معلومات منهم.

٦٢- وصلت البعثة تقارير عن حالات انتقام استهدفت أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بمن فيهم الأشخاص الذين لبوا دعوة الرئيس المؤقت بالعودة إلى العمل. وشملت أعمال الانتقام التعذيب وإساءة المعاملة بهدف انتزاع المعلومات. وبعد الاستيلاء على بانغي، لجأ ٤٠٠ شخص على الأقل، منهم مسؤولون في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد أسرهم، إلى بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، خوفاً من الاعتقال والانتقام. وفي نهاية الفترة قيد الاستعراض، كان نحو ١٠٠ شخص لا يزالون لدى بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٣- وتشير التقارير أيضاً إلى أن أفراداً مسلحين يرتدون الزي العسكري، يُعتقد أنهم أعضاء في تحالف سيليكا، ارتكبوا أعمال تعذيب وإساءة معاملة في مداهمات ليلية شملت عمليات سرقة ونهب وإرهاب للسكان، بمن فيهم جماعة البيغمي. وقد وُثقت هذه الحالات في بانغي يوم ١١ نيسان/أبريل، وفي مقاطعة لوباي في ١٧ و٢٠ نيسان/أبريل، مما دفع عدداً كبيراً من الأشخاص، منهم أفراد من جماعة البيغمي، إلى الهرب إلى الأدغال.

هاء- العنف الجنسي والجنساني

٦٤- استمعت البعثة إلى روايات من ضحايا وشهود وأفراد أسرهم، وتلقت تقارير من منظمات غير حكومية ومصادر طبية موثوقة، أشارت إلى ارتكاب تحالف سيليكا عنفاً جنسياً في بانغي وفي بعض المقاطعات الأخرى على السواء بعد الاستيلاء على السلطة.

٦٥- وأتيحت للبعثة الفرصة لمقابلة مصدرين طبيين في بانغي، كان أحدهما قد سجل ٧٩ حالة اغتصاب ارتكبها أساساً أفراد تحالف سيليكا بعد ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، منها حالات اغتصاب أطفال في سن ٥ إلى ٨ سنوات. وقد اغتُصب نحو ٦٠ في المائة من الضحايا في بانغي، و٤٠ في المائة في أنحاء مختلفة من قرية دامارا وعلى محور دامارا - بوالي. وأشار مصدر طبي آخر في بانغي إلى ادعاءات بتعرض ٣٨ امرأة ممن كن يُعالجن في المركز الصحي، منهن ثلاث طفلات، للاغتصاب على يد أفراد تحالف سيليكا في الفترة من شباط/فبراير إلى بداية تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦٦- وتلقت البعثة في بانغي وحدها ٢٩ شهادة وتقريراً عن عمليات اغتصاب ارتكبها تحالف سيليكا في ثمانية أماكن مختلفة. ووردت من مصادر مختلفة معلومات عن اغتصاب عدد من النساء، منهن فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٤ سنة، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في منطقة بوي - رابي المعروفة بتأييدها لبوزيزي. وأشار أحد المصادر إلى ادعاءات بتعرض سبع نساء للاغتصاب، في حين أبلغ مصدر آخر عن حالة اغتصاب لأربع نساء يوم ١٤ نيسان/أبريل، ولفتاة عمرها ١٢ سنة يوم ١٥ نيسان/أبريل. وأجرت البعثة مقابلة مع امرأة اغتُصبت في نفس المكان يوم ١٧ نيسان/أبريل. وتلقت البعثة

معلومات أيضاً، عن حالات اغتصاب أثناء زياراتها الميدانية إلى قرى مبايكي، ودامارا، وكاغا - باندورو، وسيبوت.

٦٧- ولم يغب عن البعثة أن حالات العنف الجنسي المبلغة لا تمثل إلا جزءاً من الحالات الفعلية، إذ إن العديد من الضحايا لا يبلغون عن هذه الجرائم خوفاً من الانتقام أو الوصم. وقد استلزمت حالة العديد من ضحايا العنف الجنسي أو الجنساني، الذين التمسوا العلاج الطبي بعد ذلك، إجراء عمليات جراحية. وأسفر العنف الجنسي عن عدد من حالات الحمل بين الضحايا، أو التعرض للإجهاض، أو الإصابة بأمراض منقولة جنسياً، مثل مرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

واو- الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال

١- عمليات قتل الأطفال

٦٨- تشير المعلومات التي تلقتها البعثة إلى أن العديد من الأطفال تعرضوا للقتل أو التشويه على يد تحالف سيليكا. ووثقت البعثة عدداً من حالات الإعدام بإجراءات موجزة. وفي إحدى هذه الحالات، اعتُقل طفل عمره ١٤ سنة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وعُذب في كتيبة الدعم والخدمات، وبعد يومين عُثر على جثته مع ضحايا آخرين في نهر مبوكو.

٦٩- وفي بانغي وحدها، أبلغت المصادر الطبية البعثة بأن نحو ٨٤ طفلاً من المصابين أُدخلوا المستشفى خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتفاوتت أسباب الإصابة من حوادث طرق تسبب فيها تحالف سيليكا، إلى الرصاصات الطائشة، إلى القصف، إلى الدبابات، أو، في معظم الحالات، إلى محاولات متعمدة لقتل الأطفال. وأُرغم بعض الضحايا على إجراء عمليات بتر من جراء إصاباتهم.

٧٠- ووثّق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الحوادث التي شهدتها منطقة بوي - رابي يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عندما أصاب صاروخان الكنيسة الإنجيلية لإخوان مدينة يوحنا الثالث والعشرين، فقتلا سبعة أشخاص وأصابا ٣٥ شخصاً آخرين بجروح. وتمكنت البعثة من جمع شهادات إضافية من مصادر طبية وشهود. ومن بين الـ ٣٥ مصاباً، تعرض أربعة أطفال في عمر ٥ أو ٦ سنوات لعمليات بتر، حيث بُترت ساق ثلاثة أطفال، وبتر ساقا لأحد الأطفال.

٢- العنف الجنسي ضد الأطفال

٧١- أبلغ الشركاء المعنيون بالحماية، الذين يقدمون الرعاية للفتيات اللاتي انفصلن عن تحالف سيليكا، بأن عدداً كبيراً من ضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبه تحالف سيليكا هم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من سنتين و١٧ سنة. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت نتائج

المقابلات، التي أجرتها بعثة التحقيق المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع لاجئي أفريقيا الوسطى في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أن الكثير من حالات اغتصاب النساء والفتيات المُبلغة ارتكبها تحالف سيليكا.

٣- تجنيد الأطفال

٧٢- قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، خلال الفترة قيد الاستعراض، المساعدة إلى ١٤٩ طفلاً (١٣٤ فتى و١٥ فتاة) تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ سنة، ممن سبق تجنيدهم في صفوف تحالف سيليكا. وقد سلّم رئيس المجلس الوطني الانتقالي ٥٥ في المائة من الأطفال شخصياً إلى اليونيسيف في الفترة بين ٢٧ و٣٠ حزيران/يونيه. وثمة قيود على دخول المعسكرات والثكنات، بما فيها معسكر بيال، وهو أكبر معسكر في يانغي، ومعسكر دي رو، الذي هو بمثابة المكتب الرئاسي، ولا يمكن للأطراف الفاعلة المعنية بالحماية القيام بأنشطة فرز منهجية.

٧٣- وكانت البعثة شاهدة على وجود أطفال بين أفراد تحالف سيليكا في المركبات الصغيرة أثناء الدوريات، وكذلك في المكتب المركزي لمكافحة اللصوصية وفي قسم البحث والتحقيق في بانغي، وكذلك في دامارا وسيبوت ومبايكي وكاغا - باندورو. ولاحظ الفريق، في المكتب المركزي لمكافحة اللصوصية، وجود خمسة أطفال بين الحراس، منهم فتاتان؛ وفي قسم البحث والتحقيق، شوهد أربعة أطفال بين أفراد تحالف سيليكا، وكان من الواضح أنهم تلقوا تعليمات بأن يدعوا أنهم بالغون.

٤- الهجمات على المستشفيات والمدارس

٧٤- تعرضت المستشفيات في جميع أنحاء البلد للنهب أو التخريب أو الاحتلال من جانب تحالف سيليكا منذ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، مما أثر تأثيراً شديداً على الحصول على الرعاية الصحية، وألحق عواقب وخيمة بالأطفال والنساء الحوامل. وفي بانغي، نُهب ودُمر مستشفى الولادة التابع للدرك في ٢٥ آذار/مارس. ويُعتقد أن المستشفيات في جميع أنحاء البلد تعمل بنسبة ٢٠ في المائة من قدرتها العادية، معتمدة فقط على المساعدة المقدمة من وكالات الإغاثة الدولية.

٧٥- ولا يزيد عدد المدارس الخاصة المفتوحة حالياً على بضع مدارس. ولا تزال المدارس العامة مغلقة، مما يؤثر على أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ طفل في المدارس الابتدائية إلى الثانوية. وليس من المرجح أن يعود المدرسون والموظفون المدنيون، الذين لاذوا بالفرار إلى بانغي عند اندلاع أعمال القتال، إلى مناطقهم في المستقبل القريب بسبب الوضع الأمني الهش.

زاي- انتهاكات حقوق الملكية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٦- انخرط جنود تحالف سيليكا، أثناء الاستيلاء على بانغي وبعده، في عمليات نهب منظم ومنهجي لمئات من المنازل والمتاجر الخاصة، كما حدث في مدينة رافاي أو منطقة فوه في بانغي، حيث يقيم مسؤولو النظام السابق.

٧٧- كما قام جنود تحالف سيليكا بنهب المباني العامة. وأُبلغت البعثة أنه، من بين الحالات المبلَّغة، قام جنود تحالف سيليكا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ بنهب مقار الدرك والشرطة ومكتب الجمارك وغيرها من المباني الإدارية في بيربيراتي. وفي ٥ نيسان/أبريل، قام جنود تحالف سيليكا أيضاً بنهب مكاتب المدعي العام في المحكمة الابتدائية لبانغي، واستولوا على الوثائق والحواسيب والأقراص الصلبة قبل إضرام النار في المحفوظات.

٧٨- وبالإضافة إلى ذلك، قام تحالف سيليكا بمداهمة ونهب العديد من أماكن العبادة، لا سيما الكنائس، منها كنائس في بامباري، وماركوندا، وبانغي، وبوالي. وقابلت البعثة قادة المسلمين الذين أكدوا أن المساجد لم تتعرض للهجوم. وفي محاولة لاحتواء التوترات الدينية الناشئة عن الهجمات المتعمدة على الكنائس، أقام قادة الكاثوليك والبروتستانت والمسلمين من جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى منتدى للحوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٧٩- كما تعرضت تقريباً جميع مكاتب ومخازن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية للنهب أو السرقة. وعانى العاملون في المجال الإنساني من الكمائن وعمليات اختطاف المركبات على الطرق من جانب تحالف سيليكا.

حاء- حرية التعبير وحرية التنقل

٨٠- تلقت البعثة تقارير مزعجة عن حقوق وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، وأعضاء منظمات المجتمع المدني في ظل النظام الحالي. فقد اختفى عدد من قادة منظمات حقوق الإنسان، فرّ بعضهم من البلد بعد أن تلقوا تهديدات بالقتل من جنود تحالف سيليكا. وظل المدافعون عن حقوق الإنسان يعمدون إلى إصدار نشرات صحفية في إطار شبكة حقوق الإنسان في محاولة لإخفاء هوية كاتبيها.

٨١- ووجّه تحالف سيليكا تهديدات للصحفيين ورؤساء التحرير ومديري وسائط الإعلام الذين يكشفون انتهاكات حقوق الإنسان أو ينتقدون الحكومة الجديدة، رغم تأكيدات رئيس المجلس الوطني الانتقالي باحترام حرية التعبير. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظم العاملون في وسائط الإعلام "يوماً بلا إعلام" احتجاجاً على ما يتعرضون له من تخويف من جانب تحالف سيليكا. وقد قاطعت وسائط الإعلام الحكومية هذه المبادرة.

٨٢- وبعد الاستيلاء على بانغي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، واصل أفراد تحالف سيليكا إقامة نقاط تفتيش في جميع أنحاء البلد لتحصيل رسوم، مما يعوق حرية تنقل المواطنين.

سابعاً- التدابير المتخذة من جانب السلطات الجديدة

٨٣- سلّمت الحكومة الانتقالية بأن انهيار الدولة أدى إلى فراغ أمني نجم عن غياب القانون، وشمل ذلك تفشي العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب جنود تحالف سيليكا غير الخاضعين للسيطرة وجماعات مسلحة أخرى غير معروفة[١٥]. وألقى عدد من الوزراء، في إطار مناقشاتهم مع البعثة، باللائمة على أفراد الميليشيات "الذين لا يمكن السيطرة عليهم" في ارتكاب هذه الانتهاكات.

١- لجنة التحقيق الوطنية المختلطة

٨٤- في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣، أصدرت الحكومة المؤقتة مرسوماً بإنشاء لجنة التحقيق الوطنية المختلطة، ويُناط بها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٤، والتوصل إلى حقائق وظروف الانتهاكات، وتحديد هوية مرتكبي الانتهاكات والمتعاونين والمتواطئين معهم والجناة. وتتألف اللجنة من عشرة أعضاء: رئيس، وهو قاضٍ؛ ونائبان للرئيس؛ وسبعة من ضباط الشرطة والدرك. والمجتمع المدني ممثّل بأحد نائبي الرئيس، وهو رئيس منظمة غير حكومية محلية.

٨٥- ورغم أن إنشاء لجنة من هذا القبيل أمر مشجع، فإن ولايتها الحالية، وتشكيلها، ووظائفها، لا تمتثل للمعايير الدولية التي تشترط استقلالية اللجنة وموثوقيتها ونزاهتها وشفافيتها. وأُبلغت البعثة بأن نتائج اللجنة لن تُتابع من جانب الجهاز القضائي؛ وإنما يُتوقع أن تقدم اللجنة تقاريرها إلى رئيس المجلس الوطني الانتقالي. وتبين للجنة أيضاً أن أعضاءها ليست لديهم الخبرة المطلوبة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والعنف الجنسي والجنساني، وأساليب التحقيق. وكان رئيس المجلس الوطني الانتقالي قد عيّن عدداً من أعضاء اللجنة.

٨٦- وللأسباب المذكورة آنفاً، لن تتمكن اللجنة من التصدي للإفلات من العقاب بضمان إحضار مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أمام القضاء ما لم تُعزَّز ولايتها وما لم يُعزّز أداؤها بما يتفق والمعايير الدولية ذات الصلة.

---

(١٥) بيان وجهه رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، نيكولا تيانغاي، إلى مجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

٨٧- كان مشروع القانون المنشئ للجنة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يزال معروضاً على البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عندما اندلع التزاع. ولم تُنشأ اللجنة بعد.

٨٨- ورغم إنشاء وزارة حقوق الإنسان وتنسيق الأعمال الإنسانية في حزيران/يونيه ٢٠١٣، فإنها تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لعملها.

٣- جمع الأسلحة وتجميع الأشخاص المسلحين

٨٩- في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أطلقت الحكومة الانتقالية، بدعم من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مبادرة نزع سلاح جنود تحالف سيليكا وتجميعهم، بهدف استعادة الأمن والنظام العام في البلد. وبينما أسهم عدد من المعسكرات في بانغي، بما في ذلك معسكرا بيال وبيرينغوتا، في تجميع جنود تحالف سيليكا، لم يُسمح للبعثة بدخول العسكريين ولم تتمكن من الحصول على معلومات من السلطات بشأن العدد الحقيقي لجنود تحالف سيليكا المتروع سلاحهم الذين جرى تجميعهم في هذه المعسكرات. وفي خطوة موازية لتجميع جنود تحالف سيليكا، تسير الحكومة الانتقالية قدماً نحو ما يسمى "إعادة تجميع" جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٩٠- وفي الوقت الراهن لم يجر أي تمحيص لأعضاء تحالف سيليكا في إطار توجيهات دولية بهدف استبعاد جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو عنصر أساسي لعملية نزع سلاح الجنود وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن، وذلك لضمان موثوقية وشرعية قوات الأمن والدفاع التابعة للسلطة الانتقالية[١٦].

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٩١- تمكنت بعثة تقصي الحقائق من جمع معلومات موثوقة ويُعتد بها ومثبتة بالأدلة تشير إلى أن قوات الحكومة السابقة والجماعة المسلحة غير الحكومية، وهي تحالف سيليكا، ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء

(١٦) أعلن رئيس المجلس الوطني الانتقالي، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، إنشاء الجيش الجمهوري لأفريقيا الوسطى، وهو جيش أفريقيا الوسطى الجديد، وذلك بعد مغادرة البعثة للبلد.

النزاع، أي في الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، وإلى ارتكاب تحالف أفراد تحالف سيليكا لمعظم الانتهاكات والاعتداءات.

٩٢- وتشمل الانتهاكات المرتكبة أثناء النزاع عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وإعدام خارج نطاق القضاء، واختفاء قسري، وهجوم على المدنيين، وعنف جنسي وجنساني، وانتهاكات جسيمة للأطفال، وهي انتهاكات تشكل جرائم حرم لا سيما في إطار نظام روما الأساسي، فضلاً عن كونها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتشمل الانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وأعمال الانتقام والتخويف ضد جميع المعروفين بتأييدهم للمعارضة أو المشتبه في تأييدهم للمعارضة، والنهب الواسع النطاق للممتلكات، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة.

٩٣- وتولى تحالف سيليكا، بعد استيلائه على السلطة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، المسؤوليات المدنية والعسكرية. وتواصلت دون توقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب تحالف سيليكا، وهو أمر تتحمل الدولة مسؤوليته.

باء- التوصيات

٩٤- استناداً إلى الاستنتاجات أعلاه، تقدم المفوضة السامية التوصيات التالية.

١- الحكومة الانتقالية

٩٥- توصي المفوضة السامية الحكومة الانتقالية بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة الأمن والحكم الديمقراطي والنظام الدستوري في جميع أنحاء البلد، بطرق منها ضمان فعالية أداء المؤسسات الأمنية والقضائية ومساءلتها، بما يتفق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) تيسير حصول الجميع على المساعدة الإنسانية، وضمان تمكُّن الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان من رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها دون خوف من الانتقام، بغية تيسير الاستجابة الفعّالة والمناسبة والملائمة من حيث التوقيت؛

(ج) ضمان فصل الأطفال المرتبطين بتحالف سيليكا وإعادة إدماجهم في المجتمع، وذلك بالتنسيق مع فرقة العمل التي تقودها الأمم المتحدة المعنية بآلية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال والإبلاغ عنها، والسماح دون عوائق بدخول الثكنات العسكرية لأغراض فرز الجنود؛

(د) ضمان فرز وفحص أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد تحالف سيليكا، في إطار توجيهات دولية، في جميع مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل استبعاد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قوات الأمن والدفاع الوطنية؛

(هـ) استعادة وتقوية نظام العدالة من أجل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، بضمان إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة في جميع تجاوزات وانتهاكات القانون الداخلي والدولي المرتكبة من جانب أي جماعة أو أفراد، بما في ذلك جنود تحالف سيليكا، مع المراعاة التامة للضمانات القضائية، وضمان تقديم منتهكي حقوق الإنسان للعدالة؛

(و) تقوية وزارة حقوق الإنسان وتنسيق الأعمال الإنسانية، والإسراع بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان توفير المقومات التي تكفل أداءها لوظائفها على نحو كامل؛

(ز) مراجعة وتعزيز ولاية وأداء لجنة التحقيق المختلطة، لضمان استقلاليتها ونزاهتها؛

(ح) إجراء إصلاحات قانونية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بإدراج جرائم جديدة وتشديد العقوبات، وتوسيع نطاق الحماية والدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني؛

(ط) التصديق على جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان غير المصادق عليها حتى الآن، لا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبروتوكولها الاختياري، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(ي) تنفيذ جميع توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، وتيسير زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛

(ك) ضمان وصول المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، على نحو حر وكامل وبدون قيود، إلى جميع أماكن الاحتجاز، بما فيها معسكرات الجيش، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً؛

(ل) إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وموثوقة وشفافة بعد عملية تشاور شاملة وشفافة دون أي تمييز على أساس الانتماء العرقي أو الديني أو السياسي؛ وتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وعلى مستوى اتخاذ القرارات؛

(م) دعم المبادرات التي تشجِّع التعايش السلمي للمجتمعات، مثل منتدى الحوار الذي أقامته القيادات الدينية المسيحية والإسلامية.

٢- المجتمع الدولي

٩٦- توصي المفوضة السامية المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) ضمان تقديم الدعم الواسع النطاق من أجل استعادة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمحافظة عليه، عن طريق الإجراءات المنسقة الرامية إلى تعزيز الأمن والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية؛

(ب) ضمان منح أية بعثة تُوفد لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ولاية متينة لحماية المدنيين واستعادة الأمن والنظام العام؛

(ج) تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتزويده بالموارد المالية والبشرية التي تكفل قدرته على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، وكذلك تقديم الدعم التقني إلى المؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومكافحة الإفلات من العقاب، ودعم المصالحة الوطنية؛

(د) استنهاض الجهات المانحة من أجل تمويل أنشطة الإغاثة والحماية والتنمية في حالات الطوارئ، وهي الأنشطة المتشابكة التي تمسّ الحاجة إليها لدعم عملية بناء السلام.

٣- مجلس حقوق الإنسان

٩٧- توصي المفوضة السامية بأن يعيّن مجلس حقوق الإنسان إجراءً خاصاً معنياً بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، لضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة، وذلك بإحالة الجناة إلى العدالة، وربما إلى المحكمة الجنائية الدولية.